



ISSN: 2074-9554 (Print)

Journal of Al-Frahedis Arts

available online at: <http://www.jaa.tu.edu.iq>

JOFA
Journal
of Al-Frahedis Arts

Turkish Politics Towards Qatar 1869-1970

السياسة التركية تجاه قطر 1869 – 1970م

Prof.Dr. Moayad Mahmoud Hamad

أ.د. مؤيد محمود حمد

Tikrit University / College of Education For Humanities

جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الإنسانية

Asst.Lecturer. Shuan Khazal Rashid

م.م. شوان خزل رشيد

Kirkuk University / College of Education For Humanities

جامعة كركوك / كلية التربية للعلوم الإنسانية

E-mail: jaa@tu.edu.iq

Article info.

Article history:

-Received

-Accepted

Keywords:

- Turkish

- Qatar

- Politics

Abstract: We cannot understand the nature of the relationship between the Ottoman Empire and the Arab Gulf countries, without understanding the basic elements that led to the emergence of that relationship. Among these elements is the migration of Arab tribes from the Arabian Peninsula and others, and their stability in the area of the Qatar Peninsula. Under the strong leadership of the Al-Thani family. These elements also include the relations that Qatar has associated with, or conflicts with external forces in the region, such as the Ottoman Empire and Britain, whose conflict over Qatar is an important chapter in Qatar's political development.

الخلاصة: ليس بوسعنا ان نفهم طبيعة العلاقة بين كل من الدولة العثمانية ودول الخليج العربي من دون ان نفهم العناصر الأساسية التي أدت إلى نشأة تلك العلاقة، ومن بين هذه العناصر هجرة القبائل العربية من جزيرة العرب وغيرها، واستقرارها في منطقة شبه جزيرة قطر، و ثم تجمع تلك القبائل في ظل زعامة قوية لأسرة آل ثاني، ومن هذه العناصر أيضاً، العلاقات التي ارتبطت بها قطر، أو الصراعات التي خاضتها مع القوى الخارجية المتواجدة في المنطقة كالدولة العثمانية وبريطانيا، اللتان يشكل الصراع بينهما بشأن قطر فصلاً مهماً من فصول التطور السياسي لقطر.

المقدمة

ليس بوسعنا ان نفهم طبيعة العلاقة بين كل من الدولة العثمانية ودول الخليج العربي من دون ان نفهم العناصر الأساسية التي أدت إلى نشأة تلك العلاقة، ومن بين هذه العناصر هجرة القبائل العربية من جزيرة العرب وغيرها، واستقرارها في منطقة شبه جزيرة قطر، و ثم تجمع تلك القبائل في ظل زعامة قوية لأسرة آل ثاني، ومن هذه العناصر أيضاً، العلاقات التي ارتبطت بها قطر، أو الصراعات التي خاضتها مع القوى الخارجية المتواجدة في المنطقة كالدولة العثمانية وبريطانيا، اللتان يشكل الصراع بينهما بشأن قطر فصلاً مهماً من فصول التطور السياسي لقطر.

المبحث الأول:

أولاً: الجذور التاريخية للسياسة التركية تجاه قطر

خضعت منطقة الخليج العربي للسيطرة العثمانية بعد سيطرتها على البصرة عام 1546م⁽¹⁾، وعلى الرغم من هيمنتها على تلك المنطقة، التي استمرت حتى الحرب العالمية الأولى 1914-1918، والتي كانت تمارس سلطاتها باسم الخلافة الإسلامية، إلا أنَّ جذور الاهتمام العثماني الفعلي في المنطقة يعود إلى عام 1869م وذلك في أعقاب افتتاح قناة السويس⁽²⁾.

مع تنامي تلك الأهمية في الاستراتيجية العثمانية برزت المحاولات البريطانية لسحب البساط من تحت اقدام الدولة العثمانية للهيمنة على منطقة الخليج العربي، بحجة الوقوف بوجه الروس ومطامعهم في الحصول على ميناء في الخليج العربي لاغراض تجارتهم بعد ان أسهم فتح قناة السويس في تدمير عملية نقل التجارة البرية في الصيف إلى أوروبا عبر الصين⁽³⁾.

هكذا شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، صراعاً مريراً بين الدولة العثمانية من جهة وحكومة الهند تدعمها وزارة الخارجية البريطانية من جهة أخرى، في محاولة منها للسيطرة على المنطقة، إذ كانت الدولة العثمانية تفرض حقوقها وسيادتها على طول الساحل العربي من الخليج العربي الذي يشمل اقليم نجد وساحل الاحساء وشبه جزيرة قطر وجزر البحرين وحتى مشيخات عمان فضلاً عن البصرة⁽⁴⁾.

منذ السنوات الأولى من القرن العشرين كانت قطر ترغب في المحافظة على صلاتها بالدولة العثمانية، واعترافها بسلطانها الاسمية عليها، على الرغم من إن النفوذ العثماني في منطقة الخليج العربي كان يواصل انحساراً بغير توقف، وفي تلك الظروف تغاضت قطر عن طلبها في الارتباط ببريطانيا او طلب حمايتها، مكتفية بالاستناد إلى اتفاقية عام 1868م التي وقعتا بريطانيا مع الشيخ محمد بن ثاني⁽⁵⁾.

لذا فإن بريطانيا عُدَّ نفسها مسؤولة عن أمن منطقة الخليج العربي مستندة بذلك على الاتفاقيات التي فرضت على شيوخ الساحل العماني والبحرين وقطر بعد القضاء على اتحاد القواسم في عام 1819م وفرضت المعاهدة العامة على المشيخات العربية في عام 1820م⁽⁶⁾.

أما المشيخات العربية فقد كانت ترى في الدولة العثمانية الحصن المنيع لها ضد التدخلات والاطماع الخارجية، وحتى ولو كانت تلك التدخلات والاطماع ومحاولات الضم تصدر من قبل القبائل العربية الاخرى المجاورة لها⁽⁷⁾.

ومع تزايد ضعف الدولة العثمانية وتراجع سيطرتها على منطقة الجزيرة العربية والخليج العربي، يقابل ذلك تزايد نشاط بريطانيا لتطويق الوجود العثماني في محاولة منها للتخلص منها نهائياً، فضلاً عن حروب البلقان التي اندلعت خلال عامي 1911 - 1912 والتي أنهكت الدولة العثمانية واضعفتها، مما جعل القوميون الاتراك يقدمون على التفاوض مع بريطانيا لانتهاء المشاكل

المتعلقة بين الدولتين في منطقة الخليج العربي واستمرت هذه المفاوضات حتى عام 1913 وتم أخيرا التوصل إلى مشروع انجلو - عثماني، وقعه وزير الخارجية العثماني ابراهيم حقي باشا والسير ادوارد جراي وزير الخارجية البريطاني في 29 تموز 1913⁽⁸⁾.

واستمر ذلك التنافس حتى انهارت الدولة العثمانية بصورة نهائية نتيجة اشتراكها في الحرب العالمية الأولى إلى جانب المانيا، إذ إنها وقعت على معاهدة لوزان 1923، وبمقتضاها تنازلت عن جميع ممتلكاتها غير العثمانية ووضع العراق والاقاليم التابعة لها تحت الانتدابين البريطاني والفرنسي⁽⁹⁾.

ثانيا: بدايات التوجه العثماني نحو قطر وعقد معاهدة عام 1913

حتى نتمكن من فهم المعاهدة التي تمت بين الدولة العثمانية وبريطانيا عام 1913، يجب علينا ان نعد تقييما للأحداث التي ظهرت حتى ذلك التاريخ، ففي عام 1903 منح امتياز خط سكك حديد بغداد إلى شركة سكك حديد الاناضول التي كانت تضم مجموعة من المستثمرين الألمان . وقد أبدت الحكومة البريطانية خشيتها من أن هذا الامتياز قد يهدد من وضع بريطانيا في الهند، ويلحق الضرر بمصالحها في خليج البصرة، وظهر خوفها هذا واضحا من كل تصرفاتها التي قامت بها تجاه الدولة العثمانية⁽¹⁰⁾.

إلا أن القسم الثاني من مشروع الميثاق ينص في مادته الحادية عشر على ان: " تتنازل الدولة العثمانية عن سيادتها على قطر ويحكمها، الشيخ قاسم ال ثاني⁽¹¹⁾، كما كان سابقا، على ان يتوارث خلفائه الحكم من بعده "⁽¹²⁾، وهكذا نجحت بريطانيا في فرض هيمنتها على المنطقة، وقد تم الاتفاق على أن تصدق عليه كل من الدولتين، وان يتم تبادل الوثائق في 31 آب 1914، غير أن نذر الحرب العالمية الأولى قد حال دون ذلك، فأوقفت نشوبها تنفيذ الاتفاق، حتى تم إنهاء النفوذ العثماني في المنطقة، ومع انتهاء هذه الحرب، خرجت بريطانيا منها منتصرة، وأصبحت لها السيادة، ليس على قطر وحدها، وإنما على منطقة الخليج العربي بأكمله، وبناءً على ذلك كله خولت حكومة الهند حق أبرام معاهدة مع قطر، ورأت الأخيرة بدورها أن تخرج الحامية العثمانية من الدوحة ضرورة أولية، وكان موقف هذه الحامية قد أصبح حرجا للغاية، بعد المفاوضات الانكلو - عثمانية، فقد انقطعت عنها الإمدادات، حتى اضطر قائدها (شاكر أفندي)، ان يرسل إلى (يوسف فخرو) في البحرين عام 1915، يطلب مؤنا وأموالا، لأفراد حاميته التي انقطعت بها السبل عن الدولة، لذلك سهل على بريطانيا ان تتعاون مع الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني لاقتناع رجال الحامية بتسليم أنفسهم واسلحتهم وذخائرهم لترحيلهم عن الدوحة على سفن بريطانية إلى البحرين في كانون الأول 1915 وبذلك اسدل الستار نهائيا عن الوجود العثماني في قطر، وانفردت بريطانيا " عمليا " بالسيطرة والنفوذ في قطر⁽¹³⁾.

في الوقت نفسه، كانت الدولة العثمانية تعيش ظروفًا اقتصادية صعبة، وكان الباب العالي يبحث عن وسائل تنقذ الدولة من الامتيازات الغربية والاتفاقيات المرتبطة بها، وفي كل مرة كانت الحكومة العثمانية تطلب من لندن زيادة الضرائب الكمركية المحددة بالاتفاقيات الدولية، كانت تقابل بالرفض، حتى أن البريطانيين ربطوا بين مطلب الدولة العثمانية بعقد اتفاقية جديدة وبين حصولهم على امتياز بإنشاء خط حديدي آخر في بغداد غير الخط الذي كان الألمان ينيون مدة⁽¹⁴⁾.

ومن هذه الضغوط تباحت البريطانيين والدولة العثمانية مع الألمان لتنظيم بعض بنود اتفاقية خط سكك حديد بغداد مرة أخرى، وعندما جرت مباحثات بين الباب العالي ولندن في أواخر عام 1912 سأل الباب العالي عن المطالب البريطانية لتكون على جدول أعمال المباحثات التي ستتم مع الألمان في هذا الشأن، وبذلك يكون قد تم وضع أول خطوة في الاتفاقية التي وقعت عام 1913⁽¹⁵⁾.

ثالثاً: اتفاقية عام 1913

أرسلت الحكومة العثمانية في بداية عام 1913 صدها الأعظم إبراهيم حقي باشا إلى لندن لإجراء المباحثات الرسمية، وقد عمل هذا الوضع الذي ترغب فيه الدولة العثمانية للوصول إلى اتفاقية لتقوية موقف الحكومة البريطانية، وأمنوا بذلك بعد إصرارهم على أرائهم، ومن الواضح أن إبراهيم باشا ركز في مباحثاته على النواحي الاقتصادية، أما البريطانيين فقد أعطوا كل الثقل للموضوعات السياسية، وقد دامت مدة الاتفاقية من 17-20 شباط 1913، ثم أخبر الحكومة العثمانية على الفور بنتائج تلك المباحثات، وقد أظهرت في إصرارها على سياستها القديمة على عكس الأطوار التي تمسكت بها نظارة الخارجية العثمانية في الآونة الأخيرة، فيما أظهرت الحكومة البريطانية في تلك المباحثات التي جرت، ميلاً للاتفاق في كل الموضوعات ماعدا موضوع قطر. كما أن الحكومة العثمانية لم ترغب بالتنازل أيضاً عن شبه جزيرة قطر، فيما كانت الحكومة البريطانية تصر في عدم تصديقها لسيادة الدولة العثمانية على السواحل التي تدنو من ميناء العقير، وإصرارها على قطع الدولة العثمانية علاقاتها بشبه جزيرة قطر، لذا فقد وجد من الضروري إزالة الخلافات الموجودة هنالك، وإنهاء تلك المساعي عديمة الفائدة التي تقوم بها الدولة العثمانية في سبيل تقوية وتأسيس نفوذها في شبه جزيرة قطر⁽¹⁶⁾. وقد ربطت الحكومة العثمانية تنازلها عن شبه جزيرة قطر بشرط، في تحديد رسمها للحدود من النقطة المواجهة للبحرين عند أكثر النقاط التي يسمح فيها بدخول خليج البصرة اتساعاً، وبدأ إبراهيم باشا حقي الذي كان يجري المباحثات في لندن إرسال البرقيات إلى الحكومة العثمانية حول ما تم الاتفاق عليه مع البريطانيين، لاسيما ما يخص ترسيم الحدود التي كانت بعيدة نسبياً عن مصالح الدولة العثمانية، وظهر في تقريره أن الدولة العثمانية قدمت بعض التوضيحات في الاتفاقية، ففي المادة السابعة من القسم الثاني من الاتفاقية، تنتهي حدود قطر الشمالية بالخليج الواقع أمام (جزيرة زهنونية) التابعة لسنجق نجد

العثماني، ويرسم خط يبدأ من نهاية الخليج المذكور ويسير جنوباً حتى (الربع الخالي) يفصل نجد وقطر، ولأن الحكومة العثمانية ستتنازل عن كافة حقوقها في شبه جزيرة قطر، فقد قررت الحكومتان أن تكون قطر تحت حكم الشيخ قاسم بن ثاني⁽¹⁷⁾ أما عن النتيجة الايجابية التي خرجت منها الدولة العثمانية بالنسبة لقطر هو الحفاظ على حقوق الشيخ قاسم بن ثاني وورثته⁽¹⁸⁾.

هكذا حمل عام 1916 م عدة متغيرات في أوضاع قطر السياسية، أولها: تسليم الدولة العثمانية بزوال سيادتها على قطر، وقد اقرت ذلك رسمياً بعد الاتفاق مع بريطانيا بموجب اتفاقية عام 1913 م، ثم زوال آخر رموز هذه السيادة، وثانياً: انفراد الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني⁽¹⁹⁾ بالحكم في قطر، بعد سلسلة من المتاعب، داخل أسرته، خلال المدة الاخيرة من حكم والده الشيخ قاسم، والتي كان فيها الشيخ عبد الله حاكماً على الدوحة فقط، ثم استقرت الأمور له فأصبح حاكماً على قطر كلها، وكانت ممارسته للحكم في حياة والده قد اتاحت له التمرس بالعمل السياسي والاضطلاع بمسؤولياته، وثالثاً: انفراد بريطانيا بالعمل وحدها في قطر، بعد أن مهدت لها الظروف الدولية ذلك، لاسيما بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى في أواخر عام 1914م، وانضمام تركيا إلى معسكر أعدائها، بذلك احكمت بريطانيا قبضتها على الخليج العربي باكملة لتأمين مواصلاتها ومصالحها، في الوقت الذي لم تكن علاقاتها بقطر قد اتخذت بعد اطاراً قانونياً، وإن كان ذلك بطبيعة الحال لم يمنع بريطانيا من أن تشمل قطر بحمايتها من الناحية الفعلية، ظهر هذا واضحاً في موقفها من الوجود العثماني في قطر⁽²⁰⁾.

المبحث الثاني:

أولاً: الأوضاع السياسية والاقتصادية في قطر أبان الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918

توفي الشيخ قاسم بن ثاني بعد صدور مسودة الاتفاق، وقد أوصى ابنائه بعدم اخراج الجنود العثمانيين من قطر، وقد أصبح تعيين عبد الله قائممقاماً على قطر مثاراً على جدول الأعمال⁽²¹⁾. عاشت قطر في عزلة تامة عن العالم الخارجي، أبان العهد الطويل الذي حكم خلاله الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني، ولم تكن المعاهدة المانعة التي عقدتها بريطانيا مع شيوخ قطر سوى تأكيد لهذه العزلة لأنها قضت على ما تبقى من احتمالات الاتصال بالبلدان العربية المجاورة، وترك لبريطانيا شأن الاتصال حتى فيما يتعلق بتسوية الخلافات الحدودية مع المملكة العربية السعودية وهي خلافات نشأت على منح امتيازات النفط ورغبة الشركات في أن تعرف حدود امتيازاتها⁽²²⁾.

في الوقت نفسه أوجبت ظروف الحرب العالمية الأولى على بريطانيا أن تربط الخليج العربي بعجلة السياسة البريطانية، ولن تترك قطر لظروفها الخاصة، فأدخلتها في نطاق معاهداتها، بعد أن نجحت في عقد معاهدتها مع قطر عام 1916⁽²³⁾، حتى أصبح الخليج العربي، حسب تعبير (كيرزون Curzon) " بجيرة بريطانية"⁽²⁴⁾، وكانت الأسباب التي عملت عليها بريطانيا وإقدامها

لتوقيع تلك المعاهدة هو ازدهار تجارة السلاح في قطر، وانتشار القرصنة في مياهاها، ومحاربة بريطانيا لتجارة الرقيق، واخيرا دخول الدولة العثمانية إلى جانب المانيا ودول الوسط، وقد رأت بريطانيا ان هذه الامور جميعا تهدد المصالح وخطوط المواصلات البريطانية، اما عن الاجراءات التي تمت، فقد استغرقت مباحثات المعاهدة اكثر من عام، اسمر من عام 1915 حتى عام 1916، وتم التصديق النهائي في اذار/ 1918، وتبادل الجانبان القطري والبريطاني خلال هذه المدة المقترحات، وقدمت بريطانيا بواسطة مقيمها السياسي في الخليج العربي السير (بيرسي كوكس Percy Z Cox) ومعتمدها في الكويت (جراي W.G Grey) والبحرين (كيز T. H Keyes)⁽²⁵⁾، مشروعا للمعاهدة في عام 1915 ناقشه الشيخ عبد الله في 21-22 تشرين الأول 1915، وابدى اعتراضات حول وجود معتمد بريطاني في قطر، وحول فتح البلاد للتجار البريطانيين، وانقطعت المباحثات حيناً، وان استمرت المناقشات دائرة بين الخارجية البريطانية وحكومة الهند، والمقيم السياسي بيرسي كوكس، إلا أنَّ استؤنف في اوائل عام 1916، اذ تم التوصل إلى المسودة النهائية، التي ارسلها كوكس إلى حكومة الهند في 4 تشرين الثاني 1916 ورافق معها اعلان من الشيخ عبد الله يحظر تجارة السلاح، ثم وثيقة قبول ممثل بريطانيا تحفيزات الشيخ، ثم التقرير التفصيلي للمباحثات، وفي 10 كانون الثاني 1917 فوضت الحكومة البريطانية، حكومة الهند في التصديق على المعاهدة، فابرمت هذه باقرارها في 13 تشرين الأول 1917⁽²⁶⁾. انزلت القوات البريطانية قواتها في الكويت في 8 شباط 1918، كأجراء احترازي، وتم التصديق النهائي على المعاهدة في 23 اذار 1918، بعد ان وقع الشيخ عبد الله ال ثاني عل النسخ المترجمة، وانتهى بتوقيع الهدنة مع العثمانيين في 30 تشرين الأول 1918⁽²⁷⁾.

اما بالنسبة للدولة العثمانية فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى خسرت الكثير من مناطق نفوذها في مقدمتها منطقة الخليج العربي وعقدت مع دول الحلفاء (هدنة مودروس) المجحفة التي افقدتها مناطق نفوذها على جهتها الغربية مع اوربا الشرقية ولاسيما بعد نزول القوات اليونانية على جبل أزمير في 15 أيار 1919⁽²⁸⁾.

والجدير بالذكر انه على الرغم من سيطرة بريطانيا على منطقة الخليج العربي فترة طويلة إلا أنَّها لم تتدخل في هيكل انظمة الحكم او في علاقاتها وتحالفاتها الداخلية والمحلية، مادام الامر لا يتعارض مع مصلحتها الاستراتيجية، وشجعت الحكام على السير في السياسات التي يرونها مناسبة لهم في تقديم المشورة والخبرة لهم عن طريق المستشارين البريطانيين العسكريين والمدنيين، والذين عملوا مع الحكام والامراء الشيوخ لسنوات طويلة، وخضعوا لسلطة المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، والذي كان يعين في كل امارة موظفين سياسيين يحافظون على مصالح بريطانيا العليا وينفذون سياستها الخارجية في هذه المنطقة المهمة⁽²⁹⁾.

ثانياً:- امتياز قطر والساحل العماني

قامت سلطات الخليج العربي التابعة لحكومة الهند منذ عام 1922 نتيجة لتعليمات وزارة المستعمرات التي كانت تسيير علاقات الخليج العربي السياسية وقتها بأخذ تعهدات على الشيوخ المختلفين في قطر ومشیخات الساحل العماني ومسقط وذلك بهدف ابعاد شبح المعارضة الامريكية في تلك النواحي، جاء في تلك التعهدات للشيخ عبد الله بن قاسم ال ثاني حاكم قطر: "أكتب هذه الرسالة بمحض إرادتي لأتعهد لسيادكم أنه إذا كان ثمة أمل في وجود البترول في الاراضي التابعة لي فن أعطي امتيازه لأحد من الاجانب إلا الشخص الذي تعينه الحكومة البريطانية السامية وهذا ماوجب تقريره ⁽³⁰⁾. كان ضغط السلطات البريطانية في الخليج العربي على شيوخ هذه المناطق لتبدو المعارضة محلية وليست بريطانية . وجاء الرد في خطاب من لندن إلى الهند بتاريخ 17 كانون الأول 1936م بأن الامريكيين قاموا بمنتهى الوضوح بأنه إذا منعت تلك الشركة (جلف كوربوريش في الكويت) من المنافسة في امتياز البترول فستضر المصالح البريطانية في المناطق التي تسيطر عليها النفوذ الامريكي . وانتهت المسألة في قطر إلى ان تحوز الشركة البريطانية في مواجهة الشركات الامريكية امتيازات البترول في تلك المناطق، حصلت هذه الشركة على امتياز النفط في قطر ⁽³¹⁾، من الشيخ عبد الله بن ثاني في اذار 1935 وحازت على امتيازات البترول في الساحل العماني، حين وقعت الاتفاقية مع شيوخ دبي، ورأس الخيمة، وأبوظبي، ومسقط، وبهذا لم يبقى سوى الجزء الأدنى من الخليج العربي في ايدي الشركات البريطانية، وسيطرت الشركات الامريكية بقوة على الساحة السياسية الخليجية، وقام شيخ قطر بتوقيع جميع المعاهدات التي قدمت من قبل الشركات الامريكية النفطية ⁽³²⁾.

وبهذا يمكن ان نقول بأن غياب السلطة السياسية لحكومة الهند في المدة 1922-1933م قد اسرع بألقاء الخليج العربي في يد الامريكيين، وادركت حكومة لندن القوة المتعاضمة للولايات المتحدة الامريكية وانه لا يستطيع مواجهتها او معارضتها.

المبحث الثالث:-

اولاً: اوضاع تركيا بعد الحرب العالمية الثانية

في خضم تلك الاحداث سابقة الذكر، ظهرت شخصية مصطفى كمال اتاتورك ⁽³³⁾ الذي ترك العاصمة وأنظم إلى المقاومة، وقد حقق نصراً كبيراً من خلال مؤتمر لوزان الذي من خلاله تم التوقيع على معاهدة لوزان في 24 تموز 1923 وبذلك اعترفت الدول المنتصرة باستقلال تركيا، في الوقت الذي كان الشعور العام في تركيا يحمل العرب مسؤولية خسارة الدولة العثمانية الحرب، وفي المقابل لم تكن نظرة العرب نحو الاتراك ايجابية، ولا سيما بعد ان تبنت تركيا الحديثة مبدأ العلمانية واصبح كمال اتاتورك متجها نحو الغرب بقوة، وعلى الرغم من ذلك كانت لتركيا علاقات مع بعض الدول العربية التي حصلت على استقلالها، إلا أنها كانت في غالب مستوياتها جامدة، ولكنها لم تصل إلى مرحلة القطيعة ⁽³⁴⁾.

بدأ اتاتورك باستئصال كل ما هو عربي من تركيا ومنع صدور أي كتاب باللغة العربية، ومنع إقامة الأذن وخطب الجمعة باللغة العربية وأمر بترجمتها إلى اللغة التركية وتحويل الكتابة من الحروف العربية إلى اللغة اللاتينية⁽³⁵⁾.

لم تعرف تركيا علاقات دبلوماسية مع أي دولة خليجية خلال مدة حكم اتاتورك إلا مع العراق، وقد كانت أولى بوادر الاحتكاك بين العرب والأتراك خلال حكم اتاتورك، فقد طالبت تركيا بضم ولاية الموصل العراقية لكنها فشلت، وحسم الأمر عام 1926، فقد وقع اتفاقية 5 حزيران 1926 بين تركيا والعراق وبريطانيا والتي سوت مشكلة الحدود بين تركيا والعراق⁽³⁶⁾.

في عام 1927 مثلت تركيا مشاركتها عبر وزير الخارجية التركي آنذاك (اراس رشدي) في مؤتمر الشعوب الإسلامية الذي عقد في مكة، وكان أول اتصال رسمي بين مسؤول تركي وآخر عربي، كذلك تمت أول زيارة لمسؤول عربي كبير إلى انقرة عام 1928، حين زارها وزير خارجية المملكة العربية السعودية الأمير فيصل بن عبد الله الذي أصبح لاحقا ملكا للمملكة العربية السعودية (1964-1975)⁽³⁷⁾.

وباستثناء العلاقات الدبلوماسية والزيارات المتبادلة المحدودة لم تعرف العلاقات التركية - القطرية تعاونًا سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا على نطاق واسع⁽³⁸⁾.

في عام 1937 سعت تركيا لتعزيز مكانتها في آسيا من خلال توقيع (ميثاق البلقان)⁽³⁹⁾ ليشمل مناطق جديدة في الشرق الأوسط، فبدأ تحركها السياسي باتجاه العراق وإيران وأفغانستان لإنشاء ميثاق سعد آباد⁽⁴⁰⁾، حاولت تركيا من خلال الميثاق أن يكون صمام الأمان يمتد من الدانوب إلى حدود الهند، وأنها كانت تسعى لضمان عدم الاعتداء بين الدول الإسلامية المتجاورة لكي تبقى الجبهة الجنوبية والغربية من منطقة الخليج العربي آمنة ومستقرة⁽⁴¹⁾.

فيما شهدت قطر في الوقت نفسه منذ اكتشاف النفط عام 1939 اذ اكتشف أول حقل للبترول في حقل الدخان عام مما أدى إلى استمرار ازدياد الوافدين إليها بشكل واضح، سواء كانت هذه العمالة عربية أم أجنبية، ونقل هؤلاء تجاربهم وخبراتهم وطبائعهم الاجتماعية وسلوكياتهم وخصائصهم إلى المجتمع القطري، بعدما تغلغلو في مختلف الحقول والمجالات في المجتمع والدولة⁽⁴²⁾.

عمدت الحكومة القطرية إلى منح الكثير منهم الجنسية القطرية، سواء تقدير لهم على دورهم بخدمة الدولة، أو بهدف الاستفادة منهم بالمحافل الدولية باسم قطر، أو لزيادة التعداد السكاني ولكي تواكب قطر الزيادة الطبيعية بدول الجوار، أن تلك الإجراءات بات تهدد المواطنين القطريين الأصليين، الذين أصبحوا أقلية داخل بلدهم. وتوضح الإحصائيات أن عدد سكان قطر خلال ما يزيد على أربعة عقود تضاعفت حوالي 11 مرة. كما توضح أيضا أن 91 % من سكان قطر هم من اصول عربية⁽⁴³⁾.

كانت الانطلاقة الفعلية لبناء علاقات جيدة وفعلية بين تركيا وقطر في بداية النصف الثاني من عقد الستينات من القرن العشرين بعد ان حدث تطور سياسي داخلي للبلاد كان له تاثيره البالغ في توجيه النظام السياسي والاداري، فقد تنازل الشيخ علي بن عبدالله ال ثاني⁽⁴⁴⁾ عن الحكم في 24 تموز 1960 لصالح ابنه الشيخ أحمد بن علي⁽⁴⁵⁾، وتمت إعادة تأكيد ولاية العهد للشيخ خليفة بن حمد، وعمد الشيخ خليفة فور ذلك إلى الغاء منصب المستشار البريطاني، وتولى هو شخصيا هذا المنصب بعد الاستعانة بعدد من الخبراء العرب⁽⁴⁶⁾، بدأ الشيخ خليفة اجراءاته في بناء الامارة عن طريق اصدار سلسلة من التشريعات والقوانين، كان في طليعتها قانون الجريدة الرسمية التي يطلق عليها القانون الفاتح، ثم قانون رقم (1) لسنة 1962 الذي نظم الادارة العليا للادارة الحكومية والتي ارسى التنظيم الاداري الحديث للدولة، ثم توالى تباعا اصدار القوانين المنظمة لجوانب الحياة المختلفة في ظل حركة من التشريعات الكبيرة⁽⁴⁷⁾.

وفي الوقت نفسه كانت تركيا قد انشغلت في اوضاعها الداخلية فقد وضع الجيش التركي نهاية لحكم الحزب الديمقراطي الذي كان يتزعمه عدنان مندريس⁽⁴⁸⁾، تولى حزب العدالة الحكم⁽⁴⁹⁾ والتي فتحت لتركيا افاق سياسية جديدة، فقد شهدت تركيا في 27 ايار 1960 انقلاب عسكري بسبب المنازعات الشديدة بين حزب الشعب الجمهوري⁽⁵⁰⁾ الذي كان يقود المعارضة والحزب الديمقراطي الحاكم، إذ تفاقمت الامور في نيسان 1960 عندما وجه عدنان مندريس رئيس الوزراء أوامره إلى الجيش للحد من دعاية حزب الشعب الجمهوري ضد حكومته في محاولة منه لإعادة الاستقرار في البلد، وقد عد الجيش تلك الاوامر بمثابة انتهاك للمبادئ التي أرساها مصطفى كمال أتاتورك بعدم إقحام الجيش في الامور السياسية، ما دفع الاخير باحتلال المؤسسات الحكومية والاذاعة ومقر رئاسة الجمهورية ومنازل زعماء الحزب الديمقراطي البارزين في صباحية يوم 27 ايار 1960 والذي استغرق عدة ساعات وبذلك تم نقل السلطة إلى العسكريين⁽⁵¹⁾، وتم تشكيل لجنة الوحدة الوطنية والتي تضم الضباط الثمانية والثلاثين، وأنتخب جمال كورسيل رئيساً⁽⁵²⁾ الذي لعب دوراً سياسياً فاعلاً ومؤثراً في حياة المجتمع التركي، انسجما مع ظروف واسباب تأسيسها وافكارها وتطلعاتها، فالبعض اتجه صوب اوربا والاخر اخذ يميل إلى الاتجاه الإسلامي⁽⁵³⁾.

في الحقيقة ادركت تركيا انها مهما قدمت للغرب فأنها لن تكون بمنأى عن كونها ضحية صراعات الدول العظمى، لاسيما بعد عام 1962 عندما قررت الولايات المتحدة الامريكية ان تقوم بنقل صواريخ جوبتر النووية من تركيا لقاء سحب الصواريخ السوفيتية من كوبا، وهذا يعني ان الصواريخ الامريكية الموجودة في تركيا اصبحت موضوع مساومة على حساب تركيا، عليه ادركت تركيا بأن الغرب لا يخدم تطلعاتها الاقتصادية والسياسية في منطقة الخليج العربي، لاسيما بعد الازمة القبرصية عام 1964، وانها يجب ان تعيد حساباتها مع اقطار الخليج العربي بعد ان وقعت

الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية ضد تركيا، كما انها لم تحصل على مساندة من العرب⁽⁵⁴⁾.

ثانيا: تطور العلاقات التركية القطرية 1970

تزامن الموقف العربي من القضية القبرصية مع تخلي الدول الغربية عن تركيا، مما دعا إلى إعادة النظر في سياستهم الخارجية مع اقطار الخليج العربي⁽⁵⁵⁾.

في الوقت الذي كانت الجهود مضنية حول بناء علاقات خليجية - تركية وإعادتها إلى مسارها الدبلوماسي، كانت اقطار الخليج وفي مقدمتهم دولة قطر تسعى هي الاخرى إلى تحقيق توازن دبلوماسي بجهود من قبل جامعة الدول العربية⁽⁵⁶⁾.

لقد تبنى حزب العدالة برئاسة سليمان ديميريل⁽⁵⁷⁾ سياسة التقارب مع اقطار الخليج العربي بشكل عام ودولة قطر بشكل خاص، لاسيما بعد التطور السياسي والجوهري في بعده التاريخي لدولة قطر، إذ اصدر الشيخ خليفة بن حمد مرسوما بإنشاء أول مجلس للشورى يتكون من (15) عضوا أغلبهم من العائلة الحاكمة، ويمثلون أفخاذها ويعينون من قبل أمير البلاد، ويبدو ان تشكيل هذا المجلس بتركيبته انما كان القصد منه ان يتوافق مع معطيات المرحلة التي كان يمر بها المجتمع القطري، إذ عُد أفراد الاسرة الحاكمة محل احترام وتقدير عند أصحاب القرار، فليجأ اليهم الناس لبث شكواهم، وهم بدورهم ينقلونها لولاة الأمر، غير انه لم يقدر لهذا المجلس الاستمرار، اذ انه لم يلق ترحيبا من قبل السلطات البريطانية صاحبة النفوذ في قطر، وعدته بأنه ذو ميول اقتصادية ووطنية وأحيانا كانت ترى فيه يمكن ان يشكل تيار وطني معارض لوجودها⁽⁵⁸⁾.

أما على الساحة التركية فكانت بريطانيا قلقة من ظهور جماعات اجتماعية وسياسية جديدة كانت أكثر حيوية واهتماماً من الاجيال العلمانية القديمة السابقة التي ارست دعائم الجمهورية التركية وكانت بريطانيا ترى ان ذلك يمكن ان يساهم في تطوير علاقاتها بالبلدان الخليجية ومنها قطر، إذ بدأ قادة حزب العدالة يفصحون عن رغبتهم في تنمية هذه العلاقات، ففي 2 كانون الثاني 1965 أعرب وزير الخارجية التركي آنذاك فريدون أركن أمام لجنة الشؤون التركية التابعة للبرلمان عن ضرورة سعي تركيا نحو توثيق علاقاتها بالبلدان العربية وتطوير هذه العلاقات وابعاد مما علق بها من شوائب⁽⁵⁹⁾.

كانت المساعي العربية لانتقل تأثيرا عن ما كانت تسعى اليه تركيا، فقد بدأ المبعوث الكويتي بدر الخالد بزيارات لامارات الخليج العربي في 20 حزيران 1965 وطاف في كل من قطر والبحرين ودبي، وقد جاء في تقريره الذي رفعه إلى عبد الخالق حسونة الامين العام لجامعة الدول العربية، في ضرورة بناء وترميم العلاقات بين اقطار الخليج العربي وتركيا، وأكد على ان اكتشاف وتصدير النفط في قطر والبحرين والسعودية والكويت انعش المنطقة واصبح هناك طلب لليد العاملة⁽⁶⁰⁾

وربط البدر تطلعات الغرب وتركيا وايران نحو المنطقة بذات الابعاد السياسية والاقتصادية⁽⁶¹⁾.

في 30 تشرين الثاني 1965 ذكر رئيس الوزراء سليمان ديميريل في حديث أمام البرلمان انه سيكون من بين أهداف تركيا الرئيسة العمل على بناء صداقة حقيقية مع الاقطار العربية في الشرق الاوسط وتطوير التعاون المثمر في كافة الميادين وانطلاقاً من هذه الرغبة بدأت الحكومة التركية اتصالاتها مع حكومات الاقطار العربية واطلاع المسؤولين العرب على حقيقة النوايا التركية الجديدة وتمهيد الطريق امام عودة العلاقات الطبيعية بين الاتراك والعرب⁽⁶²⁾.

بدأت تصريحات المسؤولين الاتراك في هذا الصدد، إذ أعرب وزير الخارجية التركي فريدون اركي، امام لجنة الشؤون الخارجية للمجلس الوطني الكبير (البرلمان) في 2/ كانون الأول 1965 من ضرورة توثيق العلاقة بين تركيا ودول الخليج العربي، وقد ذكر سليمان ديميريل امام البرلمان التركي، انه يجب ان تسعى تركيا لبناء صداقة حقيقية مع اقطار الخليج العربي، وعلى هذا الاساس بدأت تركيا اتصالاتها مع بعض الدول الخليجية وفي مقدمتهم قطر والسعودية والبحرين عبر ممثليها الدبلوماسيين وكثفت من زيارة المسؤولين الرسميين إلى تلك البلدان، كان هذا المؤشر الملحوظ في زيادة عدد الزيارات وتطوير وبناء العلاقة بينها وبين الدول الخليجية قد أدى إلى ارتفاع أقيام صادرات تركيا إلى اقطار الخليج العربي فوصلت صادراتها إلى 26 مليون دولار في عام 1965، وارتفعت النسبة إلى 43 مليون دولار واستمرت بالارتفاع إلى أكثر من 43 مليون دولار في عام 1970⁽⁶³⁾.

عبر الرأي العام التركي لأول مرة عن ارتياحه للتقارب بين تركيا واقطار الخليج العربي، ونهج حزب العدالة برنامجه في السياسة الخارجية وفي هذا الصدد يقول أحمد أحسان كرملی النائب الثاني لحزب العدالة: "أن حزب العدالة هو غير مقيد فيما يتعلق ببرنامجه في السياسة الخارجية، يسير على نهج أتاتورك ويؤمن على تطبيق شعاره ويعني " السلم في الداخل والسلم في الخارج" وأكد سليمان ديميريل رئيس الوزراء، "أننا نؤكد السلام مع جيراننا ونريد علاقات أفضل معهم إذ أننا نؤكد على مبادئ الاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاقليمية"⁽⁶⁴⁾.

جرت الانتخابات العامة في تشرين الأول 1969 الذي تمكن فيها حزب العدالة من الفوز بـ 256 مقعداً من مجموع 450 مقابل 143 لحزب الشعب الجمهوري وبعبارة أخرى حصل حزب العدالة على 56,8 % من الاصوات مقابل 31,7 % لحزب الشعب الجمهوري، هذه النتائج شجعت نجم الدين اربكان بتأسيس حزبه في كانون الثاني 1970، إلا أنَّ سليمان ديميريل احتفظ بأغلبية البرلمان⁽⁶⁵⁾.

شكل ديميريل الحكومة الجديدة في بداية آذار 1970 والتي لم تشهد أي تغييرات إضافية، وواصلت سياسة القمع ضد الحركات الديمقراطية وحاولت سن قوانين تحد من نشاطات النقابات

العمالية، مما أدى إلى ظهور مقاومة شديدة تزعمها إتحاد النقابات العمالية الثورية في تركيا وكانت مظاهرها واضحة في الاضطرابات العمالية في 15-16 حزيران 1970، لمواجهة هذه الحالة فقررت الحكومة إعلان الأحكام العرفية لمدة شهر في اسطنبول وأزمير ثم مددت لمدة شهرين وجرت حملة اعتقالات واسعة في أوساط العمال والمتقنين والطلاب وشكلت محاكم عسكرية لمحاكمة المشاركين في الاضطرابات العمالية، ومنعت مجلات وجرائد اليسار من الصدور وانتشرت الفوضى في الجامعات وحدث التصادم بين العناصر المتطرفة واليمينية واليسارية وشهدت السنة 1970-1971 حالة من عدم الاستقرار وانتشار حوادث العنف بين الطلاب والاتحادات المهنية ودعاة الانفصال بين أكراد تركيا، وقد حالت الصراعات السياسية بين الاحزاب دون نجاح حكومة سليمان ديميريل في الحفاظ على الأمن⁽⁶⁶⁾.

هذه الانقسامات الحزبية وظهور أحزاب جديدة عدة عبرت عن وجود اتجاهات فكرية جديدة في تركيا، ومع ذلك فأنها لم تشمل سوى الجزء المعتدل لهذه الاتجاهات، فأن النظام القائم رفض الاعتراف بالتيارات المتطرفة سواء كانت يمينية أو يسارية وبالتالي ظلت هذه الأخيرة خارج الشرعية الديمقراطية البرلمانية، هذا بالرغم من أن تلك التيارات المتطرفة هي التي قامت أكثر من غيرها بخلق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية على الساحة السياسية التركية⁽⁶⁷⁾.

الخاتمة

يتضح على مدار الدراسة ان جذور الاهتمام التركي الفعلي في قطر يعود إلى عام 1869م، اثر افتتاح قناة السويس وتزايد أهمية منطقة الخليج العربي بشكل عام، لاسيما في الجانب التجاري، ومع تزايد تلك الأهمية في استراتيجية تركيا الخارجية برزت المحاولات البريطانية للهيمنة على المنطقة بحجة الوقوف بوجه الروس، في الوقت نفسه برزت المطامع البريطانية في الحصول على ميناء في منطقة الخليج العربي لممارسة نشاطهم التجاري، بعد ان ساهم فتح قناة السويس في تدمير عملية نقل التجارة البرية من الصين إلى اوربا عبر آسيا، واستمر التنافس البريطاني - العثماني حتى انهارت الدولة العثمانية، نتيجة اشتراكها في الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا، وتنازلت عن ممتلكاتها ومنها منطقة الخليج العربي بمقتضى معاهدة لندن .

عدت تركيا بعد أن تبنت الأتاتورية العرب بالمسؤولية عن هزيمتها في الحرب فابتعدت عن إقامة اي علاقات سياسية واقتصادية معهم، وترافق ذلك مع انشغالها في أوضاعها الداخلية وتوجهات اتاتورك نحو العلمانية والغرب والانسلاخ الكلي عن الشرق .

توقعت تركيا ان يقابل ولاءها للغرب بالمزيد من الدعم لسياستها الاقليمية لاسيما في منطقة الخليج العربي بحكم جوارها الجغرافي، إلا أن المتغيرات التي جرت في اواخر الثلاثينيات منذ اكتشاف النفط عام 1939 في قطر، لاسيما بعد اكتشاف اول حقل للبترول في حقل الدخان أدى

إلى استمرار ازدياد الوافدين الغربيين إليها بشكل واضح، سواء كانت هذه العمالة تركية أم أجنبية، ونقل هؤلاء تجاربهم وخبراتهم وطبائعهم الاجتماعية وسلوكياتهم وخصائصهم إلى المجتمع القطري. فيما بدأت الانطلاقة الفعلية لبناء علاقات فعلية بين كل من تركيا وقطر في بداية النصف الثاني من عقد الستينات بعد ان حدث تطور سياسي داخلي للبلاد كان له تأثيره البالغ في توجيه النظام السياسي والاداري، في الوقت نفسه كان للمتغير الدولي اثره البالغ في السياسة الخارجية التركية والمتمثل بموقف الولايات المتحدة الامريكية من تركيا في صراعها مع اليونان حول جزيرة قبرص وموقف دول السوق الاوربية المشتركة من العمال الاتراك والازمة الاقتصادية التي عاشتها تركيا في تلك الحقبة، جعلت تركيا تدرك خطأ توجهاتها وتحركاتها السياسية، ومدى الخطأ التي اقحمت نفسها عبر سياستها الرامية إلى الاندماج إلى الغرب، وتجاهل جذورها الدينية والثقافية الشرقية، فضلا عن، الثورة النفطية وتراكم الموارد لدى دول الخليج العربي أوائل السبعينيات لتنبه الساسة الاتراك إلى الفرص الواعدة التي تنبئ بها المنطقة ومدى المنافع التي يمكن ان تحققها من خلال توطيد علاقاتها مع قطر وبقية دول منطقة الخليج العربي .

- 1- ف. بارتلد، تاريخ الحضارة الإسلامية، ترجمة حمزة طاهر، دار المعارف، (القاهرة، 1982)، ص 152.
- 2- المجلة التاريخية المغاربية، تونس، العدد (17)، 1980، ص ص 91-94.
- 3- مايلز، الخليج العربي بلدانه وقبائله، ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومي، (عمان، 1994)، ص 91؛ محمد البريمي، قضايا التغير السياسي والاجتماعي في البحرين 1920 - 1970، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، (الكويت، 1976)، ص 22.
- 4- أحمد النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، (طرابلس، 1998)، ص 36.
- 5- محمد بن ثاني آل ثاني المعاضيد التميمي: 1788 - 1878 أول حاكم لقطر وزعيم قرية البدع (أي الدوحة حالياً) مارس سلطته في شبه جزيرة قطر ومؤسس حكم آل ثاني، بدأ حكم الشيخ محمد في مدينة الدوحة بعد أن أخضع جميع الأراضي القطرية تحت حكمه وتأسيس الدولة، وكان من أبرز أعماله هو عقد التحالفات القبلية مع أمير نجد والحجاز الأمير فيصل بن تركي عام 1851م، وبعد أن رفضت القبائل القطرية التزامها بمعاهدة 1820، الأمر الذي دفع ببريطانيا إلى التفاوض مع الشيخ محمد، وإرضائه لزعماء القبائل القطرية كممثل لهم في التفاوض مع البريطانيين، وقع في عام 1868 اتفاق منع القرصنة مع البريطانيين نيابة عن القطريين، كما طلب من العثمانيين في الإحساء حمايته من أي اعتداء خارجي عام 1871م، وعندما تقدم به العمر سلم مقاليد الحكم لابنه الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني عام 1876م. أحمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، ط1، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، (الدوحة، 1999)، ص 143.
- 6- ج. ج. لوريمر، السجل التاريخي للخليج وعمان وواسط الجزيرة العربية، ج2-ج3، ترجمة جامعة السلطان قابوس، دار غرانت، (لندن، 1992)، ص 84.
- 7- حسن بكر أحمد، العلاقات العربية - التركية بين الحاضر والمستقبل، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (41)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، (ابو ظبي، 2000)، ص 57.
- 8- مصطفى النجار وآخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، جامعة البصرة، (بغداد، 1984)، ص ص 112-113.
- 9- جمال زكريا قاسم، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (ابو ظبي، 1997)، ص 24.
- 10- حمد يوسف أحمد ومحمد زبارة، مقدمة في العلاقات الدولية، مكتبة الانكسار المصرية، القاهرة، 1988، ص 19.
- 11- أحمد زكريا قورشون، قطر في العهد العثماني (1871-1916) دراسة وثائقية، ترجمة حازم سعيد منتصر، الدار العربية للمنشورات، (بيروت، 2008)، ص ص 187-188.
- 12- جريدة النهار، العدد (3421)، بيروت، 1975/6/25.
- 13- قاسم بن محمد بن ثاني آل ثاني المعاضيد التميمي: 1813 - 1913 يعد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني من مؤسسي دولة قطر، إذ تولى مقاليد الحكم بعد أن تنازل والده عام 1878 م، فقد عمل نائباً عن والده في حكم الدولة، مما أكسبه خبرة سياسية كبيرة في إدارة الدولة، كما عمل على أن تكون إمارة موحدة ومستقلة متبعا سياسة التوازن بين القوتين البريطانية والعثمانية، استمد قوته من بناء العلاقة مع الدولة العثمانية في عهد الوالي مدحت باشا وبعد حملة الإحساء 1871م، عينه قائمقاماً على الإمارة في العام نفسه، توفي الشيخ قاسم في تموز 1913م ودفن بمقبرة الوصيل وتسلم من بعده حكم الإمارة الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني. أشرف صالح محمد، التنافس البريطاني العثماني وأثره في الكيان القطري في فترة حكم الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني (1878-1913).
- 14- WWW.http //: Wikipedia Org .com
- 15- مقتبس من: جمال زكريا قاسم، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج، المصدر السابق، ص 38.
- 16- حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربي الحديثة، علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، دار النهار، (بيروت، 1973)، ص 51.
- 17- نجدة فتحي صفوة، من نافذة السفارة، العرب في ضوء الوثائق البريطانية، رياض الريس للكتب والنشر، (لندن، 1992)، ص 62.

- 18- هيثم الكيلاني، تركيا والعرب - دراسة في العلاقات العربية - التركية، ط1، مركز الأبحاث للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي، 1996)، ص38.
- 19- محمد فارس الفارس، صفحات من تاريخ الامارات والخليج _ قرأة في الوثائق البريطانية، دار الاهلية للنشر والتوزيع، (عمان، 2009)، ص53.
- 20- Jerrey Wayne Milam , Toward Independence Asurve Of The Determinants Of Turkey s Foreign Policy, London , 1976 , p.42
- 21- أحمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، ص165.
- 22- مجلة السياسة الدولية، العدد (63)، القاهرة، ايلول 1981.
- 23- عبد الله بن قاسم ال ثاني: 1880-1957 ثالث حاكم مارس سلطته في شبه جزيرة قطر باعتراف كل من بريطانيا والدولة العثمانية، وفي عام 1915 اعلن استقلاله عن الدولة العثمانية واجبر العثمانيين على مغادرة الدوحة، واستمر في الحكم حتى عام 1949 بعد ان تنازل للحكم لابنه الشيخ علي بن عبد الله ال ثاني . أشرف صالح محمد، التنافس البريطاني العثماني وأثره في الكيان القطري في فترة حكم الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني (1878 - 1913).
- 24- نازلي معوض أحمد، التقارب التركي - العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، (بيروت، 1991)، ص145
- 25- أحمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، ص172.
- 26 - Georg Guen Turkeys Relaiaans With Israel And Its Arab Neighbors , Middle East Review , Vol 17, London , 1985, p36
- 27- نجدة فتحي صفوة، من نافذة السفارة، العرب في ضوء الوثائق البريطانية، ص211 .
- 28- محمود علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 2003)، ص ص 118-120.
- 30- أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945 - 1980، المكتبة الوطنية، (بغداد، 1989)، ص180.
- 31- ج . ج لوريمر، السجل التاريخي للخليج وعمان واواسط الجزيرة العربية، ج2، المصدر السابق، ص111.
- 32- محمود علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، ص 148.
- 33- سيد نوفل، الخليج العربي او الحدود الشرقية للوطن العربي، ط1، دار الطليعة، (بيروت، 1969)، ص183.
- 34- علي الدين هلال، امريكا والوحدة العربية، دار الاوائل، (بيروت، 1989)، ص87.
- 35- محسن حمزة الزبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946-1986، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، (جامعة الموصل، 1989)، ص66.
- 36- أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، ط1، دار الاوائل، (بيروت، 1999)، ص221 .
- 37- محمد فارس الفارس، صفحات من تاريخ الامارات والخليج _ قرأة في الوثائق البريطانية، المصدر السابق، ص 98 .
- 38- مقتبس من: عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، السلام البريطاني في الخليج العربي 1899-1947 دراسة وثائقية، دار المريخ، (الرياض، 1981م)، ص238.
- 39- Erol Manisali, "The Effects Of The U S Military Embargob On The Turkish Economy , Tisa Matbaacilik Sanayfi , Ankara , 1985, P283.
- 40- هزير حسن شالوخ العنكي، تطور العلاقات السعودية التركية 1964 - 1988، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ديالى، 2004، ص32 .
- 41- مصطفى كمال اتاتورك 1881-1938 ولد في مدينة سالونيك ودخل الكلية الحربية، شارك في الحرب العثمانية - الايطالية في ليبيا 1912، وحرب البلقان 1912-1913 وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى كان قائدا للقوات العثمانية في تراقيا الشرقية، وفي عام 1916 عين قائدا للفيلق السادس عشر في ادرنة، وفي عام 1917 عين قائدا للجيش الثاني في جبهة القفقاس، وعين ايضا قائدا للجيش السابع في فلسطين . وبعد عقد هدنة مودروس عاد إلى استانبول وعين مفتشا في الاناضول التي قاد منها الحركة الكمالية والغي السلطنة العثمانية عام 1923، واعلن النظام الجمهوري في العام نفسه.
- 42- فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سليمان الواسطي وحمد حميد الدوري، بيت الحكمة، (بغداد، 2000)، ص117.
- 43- محمود علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، المصدر السابق، ص59.

- 44- زهير عبد الحسين مهدي، الموازنة التركية بين اتجاهها نحو الغرب وانفتاحها على الشرق، مجلة شؤون تركية العدد (3)، السنة (2)، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، (الجامعة المستنصرية، 1987)، ص 302.
- 45- محمد عبد الرحمن يونس العيدان، مجلة أوراق تركية معاصرة، العدد 18، السنة (14)، مركز الدراسات الإقليمية التركية، (جامعة الموصل، 2001)، ص 4.
- 46- محسن حمزة الزبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946-1986، المصدر السابق، ص 54.
- 47- محمود علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، المصدر السابق، ص 121.
- 48- ميثاق البلقان: حلف دفاعي مع اليونان ويوغسلافيا وقع عام 1934 لمواجهة التهديدات الإيطالية لتركيا التي سببت قلقا كبيرا لسياسة مصطفى كمال أتاتورك في فترة الثلاثينات، وقد عززت مكانتها في أوروبا ضمن وقوف أغلب دولها إلى جانب مطالبها في التحكم بمضايقتها البسفور والدرنديل .
- 49- ج.ج. لوريمر، دليل الخليج العربي، ج 4، المصدر السابق، ص 145.
- 50- حسن بكر أحمد، العلاقات العربية - التركية بين الحاضر والمستقبل، المصدر السابق، ص 122.
- 51- في 8 تموز 1937 تم توقيع ميثاق سعد آباد بين كل من العراق وتركيا وأفغانستان، وهو دليل واضح على استمرار العلاقة والنية السليمة بين تركيا ودول الخليج العربي .
- 52- علي محمد راشد، الاتفاقية السياسية والاقتصادية التي عقدت بين إمارات الساحل وبريطانيا 1806-1971، اتحاد كتاب وإدباء الإمارات، ط 1، 1989، ص 39.
- 53- حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربي الحديثة، علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، المصدر السابق، ص 67 .
- 54- محسن حمزة الزبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946-1986، المصدر السابق، ص 98.
- 55- محمود علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، المصدر السابق، ص 59.
- 56- محسن حمزة الزبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946-1986، المصدر السابق، ص 174.
- 57- علي بن عبد الله آل ثاني 1894-1974: رابع حاكم لدولة قطر من أسرة آل ثاني في فترة ما قبل الاستقلال، تولى الحكم في عام 1949 بعد وفاة شقيقه الشيخ حمد بن عبد الله والد الشيخ خليفة، والذي كان صغيرا في السن عندما توفي والده، وذلك التسوية التي حصلت في أسرة آل ثاني الحاكمة وهي تنازل الشيخ علي عن الحكم لابنه أحمد في عام 1960، وإن يكون نائب الحاكم وولي العهد الشيخ خليفة بن حمد منعا لحدوث صراع أو انقسام في الأسرة، ولهذا أصبح هدف الشيخ خليفة الوصول إلى السلطة لاعتقاده بأنه الأحق بها من الشيخ أحمد، إذ استمرت ازدواجية الحكم (12) عاما، كما أنجزت في عهده مشاريع هامة كان في مقدمتها مجانية التعليم والصحة والكهرباء والماء، امتد حكمه من عام 1949 إلى عام 1960 وتوفي في لبنان عام 1974 .
- 58- محمد جابر الأنصاري، لمحات من الخليج العربي، الشركة العربية للوكالات والتوزيع، (البحرين، 1970)، ص 68.
- 59- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، السلام البريطاني في الخليج العربي 1899-1947 دراسة وثائقية، المصدر السابق، ص 243.
- 60- أحمد بن علي بن عبد الله بن قاسم بن محمد آل ثاني 1920-1977: بعد أن كبر الشيخ علي في العمر بايعت أسرة آل ثاني الشيخ أحمد فتنازل الشيخ علي برضى منه ومن الأسرة عن الحكم لصالح الشيخ أحمد، عام 1960 م وفي التاريخ نفسه عين الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني وليا للعهد، وشهدت فترة حكمه نموا اقتصاديا كبيرا، مثل اكتشاف حقل بترول (ميدان محزم)، وإنشاء محطة لتجمع البترول في جزيرة (حالول)، وتوفي عام 1977 في لندن .
- 61- محمد جابر الأنصاري، لمحات من الخليج العربي، المصدر السابق، ص 245.
- 62- لمحة عن تاريخ قطر منذ القدم حتى الوقت الحاضر، اتحاد المؤرخين العرب (لجنة تدوين تاريخ قطر)، البحوث المقدمة إلى مؤتمر دراسات تاريخ الجزيرة العربية المنعقدة في الدوحة، (من 21 - 28 آذار)، مؤسسة دار العلوم للطباعة، (الدوحة، د.ت)، ج 2، ص 54.
- 63- ر.ج. هاريسون نشرش، الاستعمار الحديث، ترجمة: دولت صادق، دار القومية العربية للطباعة، (القاهرة، د.ت)، ص 78.
- 64- حمد يوسف أحمد ومحمد زيارة، مقدمة في العلاقات الدولية، المصدر السابق، ص 198.
- 65- عدنان مندريس: ولد في مدينة إيدن Aydın في غرب تركيا عام 1889، أنهى تعليمه الأكاديمي في كلية الحقوق بأنقرة، ومارس العمل السياسي من خلال انضمامه إلى الحزب الحر الجمهوري في عام 1930 للمشاركة في المعارضة السياسية التي قادها علي فتحي أوكيار، ثم انضم فيما بعد إلى حزب الشعب الجمهوري حتى عام 1945 ليشارك مع جلال بايار في تأسيس الحزب الديمقراطي عام 1946، تقلد منصب رئاسة الوزراء خلال مدة حكم الحزب الديمقراطي 1950-1960، واعتقل اثر الانقلاب العسكري عام 1960، إذ نفذ فيه حكم الإعدام في 2 شباط 1961 .

- 65- طارق أحمد شيخو، الأحزاب والتنظيمات السياسية في تركيا 1961-1980 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية التربية، 2013، ص18.
- 66- حزب العدالة Adalet Partisi: تشكل حزب العدالة إثر حل الحزب الديمقراطي عقب الانقلاب العسكري عام 1960، إذ جرت العديد من المحاولات لتأسيس حزب سياسي يستقطب جماهير ومؤيدي الحزب الديمقراطي المنحل، في غضون تلك الأحداث تمكن الجنرال المتقاعد راجب غومو شبلا إقناع القائمين بتلك المحاولات وضمهم إليه ليعلن عن تأسيس الحزب الذي اجيز بشكل رسمي من قبل لجنة الوحدة الوطنية في 11 شباط 1961، لاسيما بعد إصدار الدستور الجديد وقانون الأحزاب السياسية في تركيا.
- 67- محمد نور الدين، تركيا في زمن التحول - قلق الهوية وصراع الخيارات، دار الرياض العربية للكتب، (بيروت، 1996)، ص84.
- 68- طارق أحمد شيخو، الأحزاب والتنظيمات السياسية في تركيا 1961-1980 دراسة تاريخية، المصدر السابق، ص 79.
- 69- حزب الشعب الجمهوري: Cumhuriyet Halk Partisi CHP : أقدم الأحزاب السياسية في تركيا، تأسست في عام 1923، على يد مصطفى كمال أتاتورك، وبعد وفاته عام 1938، تم انتخاب عصمت إينونو زعيما للحزب. لم تكن على الساحة السياسية التركية، سوى حزب واحد، وهو حزب الشعب الجمهوري حتى عام 1946، إذ انتقلت تركيا إلى نظام الأحزاب المتعددة وتم إجراء أول انتخابات نيابية عامة في البلاد، لكنه خسر الانتخابات أمام الحزب الديمقراطي الذي كان يتزعمه عدنان مندريس سنة 1950، فبقي في المعارضة السياسية، وفي عام 1972 تم انتخاب بولنت أجاويد زعيما للحزب، وبعد انتخابات 1973 شكل الحزب حكومة ائتلافية مع حزب السلامة الوطني الذي كان يتزعمه نجم الدين أربكان .
- 70- طارق أحمد شيخو، الأحزاب والتنظيمات السياسية في تركيا 1961-1980 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية التربية، 2013، ص76.
- 71- <http://www.aljazeera.net>
- 72- حمد يوسف أحمد ومحمد زيارة، مقدمة في العلاقات الدولية، المصدر السابق، ص 198.
- 73- وقع الاختيار على الجنرال جمال كورسيل 1895-1966 كرئيس للهيئة فضلا عن منحه مهام رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء والقيادة العامة للقوات المسلحة، فضلا عن انه كان من الجنرالات المعتدلة اللذين كان هدفهم هو إعادة السلطة للمدنيين وساندوا مقترحات هيئة أونار من أجل تحقيق الليبرالية .
- 74- زياد عزيز حميد، السياسة الخارجية التركية 1973-1983، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، شباط 1989، ص153.
- 75- وصال العزاوي، الأحزاب السياسية في تركيا بين الديمقراطية والاشكالية السياسية، مجلة أم المعارك، العدد 11، 1997، ص149.
- 76- علي بن طلال الجهني، موضوعات اقتصادية معاصرة، ط6، دار تهامة للنشر، (جدة، 1980) ص75 .
- 77- مجلة الخليج العربي، مج 26، العدد 1-2، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1994، ص4.
- 78- هيثم الكيلاني، تركيا والعرب - دراسة في العلاقات العربية - التركية، المصدر السابق، ص ص 25-26.
- 79- محمد نور الدين، تركيا في زمن التحول - قلق الهوية وصراع الخيارات، المصدر السابق، ص148.
- 80- راشد البراوي، اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط، ط4، دار الشباب للطباعة، (القاهرة، 1978)، ص117.
- 81- محمود علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، المصدر السابق، ص131.
- 82- سليمان ديمريل : Suliman Demirel 1924 - 2015 : سياسي تركي وتاسع رئيس وزراء تركيا، كما شغل منصب زعيم الحزب الديمقراطي من عام 1987 إلى عام 1993، تخرج من جامعه استنبول التقنية، (الهندسة المدنية)، حاز على عدة جوائز، منها جائزة وسام فرسان العقاب الابيض وجائزة وسام نجمة رومانيا، توفي في استنبول عن عمر يناهز 90 عاما عام 2015 .
- 83- منصور عبد الحكيم، تركيا من الخلافة إلى الحداثة " من أتاتورك إلى اردوغان، دار الكتاب العربي، (دمشق، 2013)، ص ص160-161؛ عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 1974م)، ص28.
- 84- William Cleveland , A History Of The Modern Middle East , Prees Wstview 2004 , p283.
- 85- محمد رياض الابرش، نحو وحدة اقتصادية عربية خليجية، جامعة البصرة، (البصرة، 1983)، ص90.
- 86- مهدي صالح حسن العبيدي، العلاقات العراقية - التركية 1968 - 1980، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، (جامعة بغداد، 1968)، ص88.
- 87- هيثم الكيلاني، تركيا والعرب - دراسة في العلاقات العربية - التركية، المصدر السابق، ص30.

- 88- عبد الله ابو عايش، افاق التنمية الصناعية في دول الخليج العربي، منشورات مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، (الكويت، 1979)، ص88.
- 89- بشارة خضر، اوربا وبلدان الخليج العربي، الشركاء الابعاد، ط2، ترجمة حسن عبد الكريم، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1980)، ص75.
- 90- راشد البراوي، اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط، المصدر السابق، ص122.
- 91- وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت، 2013)، ص69.
- 92- هيثم الكيلاني، تركيا والعرب - دراسة في العلاقات العربية - التركية، المصدر السابق، ص45.
- 93- نبيل حيدري، تركيا: دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945، صبرا للطباعة والنشر، (بيروت، 1986)، ص73.
- 94- محمد السماك وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير، العلاقات العربية - التركية حاضرها ومستقبلها، مركز الدراسات والتوثيق والنشر، (بيروت، 1993)، ص136.